

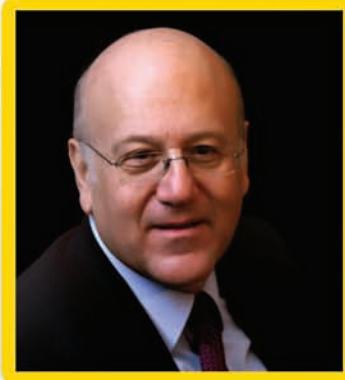


صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال

تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان



الإتحاد العام
التونسي للشغل:
احبك يا شعب
العباسي أمينا عاما.

وزير الزراعة:
التعاونيات الجديدة ستأخذ
دعما من الدولة.

تجار بنت جبيل يعجزون
عن استعادة حياتهم
الطبيعية

دوامة الأجور في معارك ثلاث في حرب
لم تنته بعد...

معارك ثلاث في حرب لم تنته بعد

وقبل ذلك كله هي حرب لاقامة نظام العدالة والاخلاق، وحراسته لئلا يطغى عليه سلاطين المال، حيتان الجشع وطلاب النهم، ويتحولوا الى قساة قلوب وظلمة وطغاة. يصير تجار الزمن الاقتصادي العفن المورث للبنان الديون والعجز، على تعنتهم وأخذ استحقاق تصحيح الأجور الى دائرة الخطر والمصيبة الاقتصادية الكبرى في حملة تهويلهم المعهود، هم يحتكرون الرؤى الاقتصادية يسوقون بها الاقتصاد العام لصالح منافعهم ومصالحهم الخاصة. ولا يريدون أن يسمعو للخبراء الاقتصاديين الذين لا مصالح لهم في سرقة تعب الناس، وهم يقولون في تصحيح الأجور ما لا يروق لهم، اصحاب العمل هم أيضا تحت القانون والنظام العام، وليس لمقدرتهم حق في فرض ما يريدون دائما، فقد فرضوا مصالحهم عقودا، وعليهم الآن أن يلتفتوا لمصالح الوطن والعمال والفقراء، وكفى استغلالا وافقارا للوطن وللمواطنين. وليس مطلوبا من اصحاب الثروات والاستثمارات الا أن يطوعوا استثماراتهم وطموحاتهم للقوانين ومصالح الوطن بعض أن طوعوا هذه لطموحاتهم وحساباتهم الرقمية المصرفية عقودا، المشكلة أن العمال ليسوا قادرين على ايصال وزراء يحفظون حقوقهم، وانتم قدرتم على ذلك، وتعتقدون أن من حقم أن تكونوا القادرين الأوحدين، وهذه قمة الاستعلاء والتكبر، فانتبهوا. إن التجار اذا دخلوا هيكل افسدوه، وجعلوا اعزة اهله اذلة، اليس هذا حال الهيكل اللبناني يا سادة؟! تعالوا نتقاسم الفقر اذا كان هناك فقرا، والغنى والبجوحة اذا استطعنا اليهن سبيلا، ألكم النعم، وعلينا النقم؟ أي قسمة هذه، لا تنسوا أن عليكم سداد سنوات من أكل أموال الناس بالباطل، وأن للناس الحق في أن تطالبكم به، ولا بد أن تطالبكم به، فمن أين لكم كل هذا؟ كل من دخل نعيم السلطة واثرى ونعم، عليه أن يقول من أين له هذا، المسألة ليست في أن تعطوا حقا، وترضخوا لتصحيح أجور، المسألة في قدرتكم على مواجهة يوم الحساب اذا جاء، واذن للمظلومين أن يلكموكم بحقهم، ويصفعوكم بمظلمتهم! بل ويلكموا من ساعدكم على ذلك، وفرش لكم يوما بساط الفساد والافساد. وفرش لكم اليوم بساط التمادي في التعنت والتضليل وحرمان الوطن، ان العمال اذا قبضوا قرشا انفقوه في وطنهم، فهلا قلت لينا أين تنفقوا الملايين التي تجنونها، وترفضون دفع اليسير منها حقوقا للعمال.

معارك ثلاث شهدها لبنان في الاشهر الأخيرة من العام ٢٠١١ دارت دواليب طواحينها حول تصحيح الأجور، معارك طرفاها في الأساس كانا: أصحاب جهد وعرق وكد على مدار السنوات والاجيال المتعاقبة وهم العمال، واصحاب مال وامتياز ورفاه وارقام حسابات في البنوك، وارقام عقارات وريوع جارية مجرى الثواني والدقائق والساعات، معارك ثلاث جرت ولم تضع بعد اوزارها، ولم تظهر نتائج أي منها، فكانت في كل معركة تدخل الصافرة القضائية لتجدد ادوات النزال وساحاته، مستغلة نصوص لمشاريع مراسيم كانت تردها (عن قصد أو عن غير قصد!) بصيغ تحمل نقضها بداخلها. وإذا كان العمال قد خسروا اجورا عادلة مستحقة، والى جانبها تقديرات واجبة لهم، لبضعة أشهر، فانهم حفظوا لهم الحق في التصحيح منذ ١٠-١٠-٢٠١٠ برأي مجلس شورى الدولة، وثبتوا اعترافا من منازلهم ومعاونتهم بانفتاح الباب على تصحيح سنوى لأجورهم يتقيد بنسب غلاء المعيشة، وهو ما وضع له السلف من الحكام النظريات العادمة، وافرد له المعاونون والمقربون من سلاطين المال (وليس أصحاب الاعمال) كامل الجهد والتربص كي ينسفوه، بل وينسوه، وينطلقوا أحرارا في سوق القنص الدائم لحقوق العمال بذريعة الاقتصاد الحر، ودعه يعمل ودعه يمر.

معارك ثلاث كان فيها الانجاز الأكبر الذي يقول: إن حربا حقيقية اندلعت في منتصف العام ٢٠١١ ولما تنته بعد، هي حرب ليست لتصحيح أرقام الأجور فقط، وانما لتصحيح مبادئها، ولقواعد منشأ الحق فيها، تصحيح يقول إن على اصحاب العمل أن ينسوا ليلة لقدر التي نزلت عليهم ومكثت عقدا وعقدين وأكثر من عمر الوطن المسلوب وجعلتهم سلاطين مال، تصحيح يقول أنه بات على رأس المال أن يتحمل المسؤوليات للانتقال الى عصر جديد في تقدير الربح والخسارة، وقوة الاقتصاد، وكفى تهويلا يبغى استمرار الفساد الاقتصادي والاجتماعي، واستمرار الوهم. هي حرب تقول: حذار أن يسقط العمال في فخ التهويل، أو التسوييف، أو التئيس، فهي حرب ليست لتصحيح أجر قائم، بقدر ما هي حرب لتصحيح قواعد التعاطي مع حق العامل في ثمن الجهد الذي يبذل، وفي واجبات ومستحقات الشراكة في الانتاج التي يمارس العامل مسؤولياتها مع الآخرين وله ما لهم منها،

هل يتدخل التشريع النيابي ليبطل ما يبطل الحق الحكومة تقرر مشروع نحاس و شوري الدولة يبطله مجددا الحد الادنى 868 الف ليرة وزيادة بين 18 و 10% مع ضم النقل قرار حكومي ثالث لم يبصر النور

غادر عمال لبنان وموظفوه وذوو الدخل المحدود فيه العام ٢٠١١ دون أن يحصلوا على حقهم بتصحيح عادل لأجورهم المتآكلة المجمدة منذ العام ١٩٩٦، ثلاثة مشاريع مراسيم في الأشهر الثلاثة الاخيرة من العام ٢٠١١ صدرت عن الحكومة وأبطلها مجلس شوري الدولة، ومع كل أبطال لمشروع تصحيح للأجور كان سلاطين المال يكسبون معركة، ويهملون، وكان العمال الفقراء يخسرون مطلبا، ويتحسرون، فقط يتحسرون! ففي جلسته بتاريخ ٢١-١٢-٢٠١١ في قصر بعبدا، قرر مجلس الوزراء اللبناني بالتصويت مشروع وزير العمل شربل نحاس لتصحيح الأجور بعد قرارين سابقين أبطلهما مجلس شوري الدولة، وعاد وأبطل بتاريخ ٣-١-٢٠١٢ القرار الثالث القرار الثالث للحكومة قضى بتعيين الحد الأدنى للأجور بمبلغ ٨٦٨ الف ليرة إعتبارا من ١-١٢-٢٠١١، والحد الأدنى الرسمي للأجر اليومي بمبلغ ٣٣ الف ليرة ويتضمن بدل النقل. واعتبارا من تاريخ صدور المرسوم يعتبر بدل النقل اليومي عنصرا فعليا من الاجر الى جانب الاجر الذي كان يتقاضاه الاجر بتاريخ ١-١٢-٢٠١١ ويدفع عن كامل هذا الأجر اشتراكات الضمان الاجتماعي، ويدخل في احتساب تعويض نهاية الخدمة. وتضاف الى الاجر غلاء معيشة قدرها ١٨٪ في الشطر الاول حتى مليون ونصف مليون ليرة و ١٠٪ على الشطر الثاني الذي يزيد على مليون و ٥٠٠ الف، وتعتبر زيادة غلاء معيشة الزيادات الرضائية التي منحت من تاريخ ١-١-٢٠١١، واذا كانت قيمة هذه الزيادة تفوق قيمة الزيادة المقررة فلا يجوز تخفيضها.

نحاس: الحكومة طوت 16 عاما من الاعتداء على الاجور
صدر عن وزير العمل شربل نحاس البيان التالي «انجزت الحكومة خطوة حاسمة في مسارها نحو التغيير والاصلاح. فطوت ١٦ عاما من الاعتداء على الاجور وحقوق العمال والموظفين. واقرت تصحيحا بنيويا سترك اثارا ايجابية كبيرة على الاقتصاد الحقيقي والاضاع الاجتماعية. اضاف ففي نهاية هذا الشهر سيتقاضى الاجراء اجرا حقيقيا محصنا بقوة القانون. ان بات بدل النقل في صلب الاجر. يستحق لجميع الاجراء وتترتب عليه كاملا اشتراكات صندوق الضمان



الاجتماعي ويتم احتسابه في تعويض نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي. واعتبر نحاس أن «هذا الانجاز سيستكمل بمراجعة دروية للاجور وفقا لمؤشرات غلاء المعيشة. ما يضع حدا نهائيا للمخالفات القانونية السابقة التي شوهت الاجر وافقدته حصانته. وحيا وزير العمل كل الذين اسهموا بتحقيق هذا الانجاز. ويخص بهذه التحية القوى النقابية الحية والحركات الشبابية والقضاة من اصحاب الراي والفعل... فهؤلاء جميعا اثبتوا ان الواقع المفروض على اللبنانيين ليس قدرا. وان المطالبة بالحق والتمسك به ومقاومة الظلم والتدجين والتطبيع كلها مواقف مجدية على عكس ما قيل على مدى الايام الماضية بهدف تبييس اللبنانيين ودفعهم الى الخضوع. وأكد وزير العمل ان الصيغة التي اقرها مجلس الوزراء تراعي مصالح المؤسسات

غادر عمال لبنان وموظفوه وذوو الدخل المحدود فيه العام ٢٠١١ دون أن يحصلوا على حقهم بتصحيح عادل لأجورهم المتآكلة المجمدة منذ العام ١٩٩٦، ثلاثة مشاريع مراسيم في الأشهر الثلاثة الاخيرة من العام ٢٠١١ صدرت عن الحكومة وأبطلها مجلس شوري الدولة، ومع كل أبطال لمشروع تصحيح للأجور كان سلاطين المال يكسبون معركة، ويهملون، وكان العمال الفقراء يخسرون مطلبا، ويتحسرون، فقط يتحسرون! ففي جلسته بتاريخ ٢١-١٢-٢٠١١ في قصر بعبدا، قرر مجلس الوزراء اللبناني بالتصويت مشروع وزير العمل شربل نحاس لتصحيح الأجور بعد قرارين سابقين أبطلهما مجلس شوري الدولة، وعاد وأبطل بتاريخ ٣-١-٢٠١٢ القرار الثالث القرار الثالث للحكومة قضى بتعيين الحد الأدنى للأجور بمبلغ ٨٦٨ الف ليرة إعتبارا من ١-١٢-٢٠١١، والحد الأدنى الرسمي للأجر اليومي بمبلغ ٣٣ الف ليرة ويتضمن بدل النقل. واعتبارا من تاريخ صدور المرسوم يعتبر بدل النقل اليومي عنصرا فعليا من الاجر الى جانب الاجر الذي كان يتقاضاه الاجر بتاريخ ١-١٢-٢٠١١ ويدفع عن كامل هذا الأجر اشتراكات الضمان الاجتماعي، ويدخل في احتساب تعويض نهاية الخدمة. وتضاف الى الاجر غلاء معيشة قدرها ١٨٪ في الشطر الاول حتى مليون ونصف مليون ليرة و ١٠٪ على الشطر الثاني الذي يزيد على مليون و ٥٠٠ الف، وتعتبر زيادة غلاء معيشة الزيادات الرضائية التي منحت من تاريخ ١-١-٢٠١١، واذا كانت قيمة هذه الزيادة تفوق قيمة الزيادة المقررة فلا يجوز تخفيضها.

قرار مجلس الوزراء هذا تجاوز ما تم الاتفاق عليه بالتراضي بين الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية واعتمد مشروع وزير العمل شربل نحاس الذي ألغى الصيغة المعتمدة للمنحة التعليمية، وفرض تطبيق أحكام قانون الضمان الاجتماعي الذي ينص على منحها عبر صندوق التعويضات العائلية والتعليمية، وحدد قيمتها بمبلغ قدره ٤٠ ألف ليرة شهريا عن كل ولد حتى سقف ١٦٠ ألف ليرة شهريا، وحدد

القضائي ليبقى العمال والفقراء في أسر بدعة أجر وتأجير لجهد العامل حضرت بحضور حيطان المال والرأسمال واستقرارهم على مقابح السلطة .

لقد برر المجلس رفضه المشروع بان إعادة ترتيب المبالغ التي منحت للأجراء تحت تسمية بدل النقل والتي صدرت المراسيم بمنحها في فترة زمنية غابت فيها مراسيم تحديد الحد الأدنى ونسبة غلاء المعيشة ، ووضعها تحت تسمية الحد الأدنى للأجور ونسبة غلاء المعيشة يتعارض مع المادة ٦٨ من قانون الضمان الاجتماعي التي يستند إليها مشروع المرسوم، ولأن المبلغ المقترح ضمه الى الأجر أو اعتباره عنصراً من عناصره، أي مبلغ ٢٣٦ ألف ليرة، هو في جزء منه بدل نقل عن كل يوم عمل فعلي منحت المراسيم المتعاقبة منذ العام ١٩٩٥ ، خلافاً للقانون، الى حين تفعيل وسائل النقل العام ، ولهذا السبب إن اعتبار هذا المبلغ جزءاً من الأجر يعتبر تعديلاً في المراسيم المتعلقة ببدل النقل المشوبة بعيب عدم الاختصاص والتي لا يمكن تصحيحها أو تعديلها بمراسيم إنما بتدخل من السلطة صاحبة الاختصاص وهي السلطة التشريعية ...

وقائع معارك تصحيح الأجور ، والقرارات الثلاثة التي ابطلها مجلس شوري الدولة ، تقول أنها معركة قائمة بين طالبي حق وهم العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود ، وبين سلاطين المال وفجاره ، المتمسكين بامتيازات حقوقها ولا يتحملون انقلاب الموازين فيها ، وبين العمال وسلاطين المال حكومة لا تدري كيف تصيغ مشروع تصحيح للأجور يتجنب السقوط على طاولة القانون ، فهل يتدخل التشريع النيابي ليبطل ما يبطل الحق، ويبشر قانوناً يضع حداً لهذا التلاعب القانوني بتعب العمال وحقهم .



المنتجة وسوف تستكمل باجراءات ترمي الى تعديل نظام التغذية الكهربائية في المناطق الصناعية والمؤسسات الصناعية الكبرى بهدف دعم الانتاج وتخفيف اكلافه. كما أكد ان الصيغة المقررة ستتحسن باجراءات تهدف الى تنظيم سوق العمل بدءاً من إعادة النظر بشروط منح اجازات العمل للاجانب.

رئيس الحكومة: سيلحق أذى فادحاً بالاقتصاد الوطني
أكد رئيس الحكومة نجيب ميقاتي انه يخضع الى اللعبة الديمقراطية ويحترم نتيجة التصويت في مجلس الوزراء.



ولكنه حذر من ان التبعات الاقتصادية لإقرار مشروع الوزير شربل نحاس ستكون كبيرة وستلحق أذى فادحاً بالاقتصاد الوطني، "وعلى كل وزير صوت لصالح هذا المشروع ان يتحمل مسؤوليته". وقال: لا مشكلة في ما جرى على المستوى الشخصي ولكنني كاقصادي أخشى على البلد الذي سيدفع الثمن لأن المشروع المقرر سيتسبب بحالة تضخم كبيرة. وسيحمل الهيئات الاقتصادية أعباء مالية. تقول انها غير قادرة على تحملها لما يرتبه من معادلات جديدة على مستوى تعويضات نهاية الخدمة وحسابات الضمان ودمج بدل النقل في اساس الراتب. وعماً إذا كان يتوقع ان يرد مجلس شوري الدولة مرسوم نحاس أجاب : لا أعلم.. ولكن الأكيد ان مجلس الشورى كان قد أوضح في رده السابق ان الدولة لا يجوز لها ان تتدخل إذا اتفق فريقاً الإنتاج أي العمال وأصحاب العمل على كيفية احتساب زيادة الأجور وهذا ما حصل فعلاً قبل ان يطرح مشروع نحاس على التصويت.

ومجلس شوري الدولة قرر عدم الموافقة

وبتاريخ ٣-١-٢٠١٢ وبعد أخذ ورد مع وزير العمل شربل نحاس ومحاورات ونقاشات (تبقى ملكاً لنحاس) لم يخيب مجلس شوري الدولة طلب من اعترض على القرار الثورة ، أو أمل من امتعض منه ، أو رغبة من طمح واهما أن يسجل انجازاً في خانته ، فقرر برئاسة القاضي شكري صادر وعضوية المستشارين زياد شبيب وريتا كرم القزبي عدم الموافقة على مشروع المرسوم الأخير المتعلق بالأجور. وعدنا لمرجوحة القرار الحكومي والابطال



الفرق فقط دعم بدل النقل في اساس الراتب غسان غصن : الاتحاد سيسير بالاتفاق الذي وقعه مع الهيئات الاقتصادية

وفي حديث لـ"السفير" اكد غصن أن "لا مشكلة لدى الاتحاد العمالي في اعتماد الاتفاق الموقع مع الهيئات الاقتصادية"، لافتاً الانتباه الى ان "المكاسب المتأتية عنه لا تختلف عن تلك التي تضمنها مشروع الوزير شربل نحاس إلا في ما خص دمج بدل النقل في اساس الراتب، موضحاً ان هذا الاتفاق يحتاج الى مرسوم ليأخذ طابع الشمولية ويصبح ملزماً قانوناً. وفي حديث لصحيفة "المستقبل" لفت غصن الى انه "بعد سقوط قرار الحكومة، يبقى لدينا الاتفاق الموقع بيننا وبين الهيئات الاقتصادية، الذين اعلنوا استمرار الالتزام به"، داعياً الحكومة الى "إقرار الاتفاق في جلستها اليوم انطلاقاً من مبدأ حرية التفاوض الجماعي المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية الموقعة مع منظمة العمل الدولية". ورأى غصن ان "زيادة الاجور تأخرت أكثر من ستة اشهر، نتيجة المراسيم العشوائية وغير المدروسة والمعيوبة بالقانون"، معتبراً "تجاوز الاتفاق ادى الى حرمان العمال من العيديات التي وعدوا بها".

بعد أن أصدر مجلس شورى الدولة قراره بابطال مشروع مرسوم الحكومة، مشروع وزير العمل شربل نحاس لتصحيح الأجور، اعتبر رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن انه "أن الاوان للبت في موضوع زيادة الاجور بعد أن اكلت زيادة الاسعار الاجور والزيادة عليها"، واوضح ان "هناك اتفاق جرى بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام تشكل خطوة صحيحة في تعزيز المفاوضات في العمل الاجتماعي، وتساعد في تحديد عقد العمل الجماعي". ولفت غصن في حديث الى قناة "LBC" الى ان "هناك اتفاق ويجب تصديق هذا الاتفاق ليصبح الزامياً"، ودعا الحكومة الى "ترك المواطنين عندما يتفقوا". و اشار الى ان "مجلس شورى الدولة يتعاطى مع ملف الأجور في اطاره القانوني بعيداً عن السياسة بعد أن تم رفض مقترحات الفريقين أبلغ رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن «النهار» ان «الاتحاد سيسير بالاتفاق الذي وقعه مع الهيئات الاقتصادية باعتبار ان الهدف الاول للاتحاد هوتسيير الدورة الاقتصادية في البلد واخذ مصالح العمال والموظفين في الحسبان».

غندور: التعميم 5089/م مخالف لقانون السير



وجه رئيس نقابة مكاتب السوق حسين توفيق غندور كتاباً مفتوحاً إلى وزير الداخلية والبلديات العميد مروان شربل، بعد ورود شكاوى من المواطنين ناشدوه فيه بضرورة العمل على توقيف التعميم الذي صدر عن هيئة إدارة السير والمركبات يحمل الرقم 5089/م تاريخ 14 كانون الأول 2011 والذي يطلب مستندات عند اجراء اي معاملة على الأليات المسجلة لدى مصلحة تسجيل السيارات والأليات وهو ضم ايصال مياه او كهرباء او عقد ايجار او فاتورة هاتف الى المستندات المقدمه اثناء دفع رسوم سير الميكانيك السنوية او عند تسجيل او نقل ملكية مركباتهم.

ولفت في كتابه الى أن ذلك يشكل "ضراً على المواطنين ومصالحهم وبالتالي على الخزينة اللبنانية". وقال: "اننا نعتبر هذا الإجراء هو مخالف لقانون السير ولقراراته وبالتالي لم يشمل مضمون قانون السير هذه الإجراءات وهي تعسفية وارتجالية وعشوائية ويتوجب محاسبة الموظف الذي أقدم على هذا الإجراء حيث كان من المفروض الأكتفاء بإفادة السكن المبرزة عند تسجيل المركبة".

وأمل من وزير الداخلية "العمل فوراً على إلغاء هذا التعميم لأنه جاء ليوكب تمديد مهلة الإعفاء عن غرامات السير والميكانيك والتي تنتهي أواخر شهر شباط".



وزير الزراعة أعمام اللقاء الوطني للهيئات الزراعية : إنجاز التحضيرات لتسويق زيت الزيتون رئيس اللقاء الوطني للهيئات الزراعية جهاد بلوق لورش عمل مشتركة مع وزارة الزراعة

وأجمع أعضاء الوفد على "أهمية الخطة المطروحة للنقاش لتطوير وتسويق زيت الزيتون بما يخدم المزارع ويدعم بقاءه في أرضه، وسيضع ورقة عمل تتضمن ملاحظاته على المشروع المقترح".

الوزير الحاج حسن:

أمل المزارعين في التطور ضعيف من دون تعاونيات

أكد وزير الزراعة حسين الحاج حسن خلال تكريم المشاركين في معرض أرضي ٢٠١١ في مطعم الساحة طريق المطار، أنه "إذا لم يكن هناك تعاونيات، فأمل المزارعين في التطور وحجم انتاجهم ضعيف لذلك عليكم الاتحاد بتعاونيات جدية وأهمها التعاونيات التسويقية". وأشار الحاج حسن الى ان "اجتماعا سيعقد من أجل الزيتون والتعاونيات الجديدة ستأخذ دعما من الدولة، والمشروع كتب كاقترح وسيناقش في ١٧ الشهر القادم مع التعاونيات الانتاجية والتسويقية لزيت الزيتون وباقي المحاصيل تباعا، وسوف تحصر المساعدات فيما بعد بالتعاونيات العاملة والمنتجة".

واضاف: "ثالثا: جرت انتخابات للاتحاد الوطني للتعاونيات والاتجاه جدي لحل التعاونية غير الجدية، والتعاونية الجدية والتي تسدد الاشتراكات للاتحاد وتنخرط في مشاريع جدية



هي التعاونيات التي ستنال

دعم وحظوظ ومؤازرة وزارة الزراعة".

وأضاف الحاج حسن: "لقد

بدأنا بشراء التجهيزات

وسوف ننظم هذا القطاع

بتعديلات قانونية

وهيكلية". واعلن "اننا بصد

البحث عن قطعة أرض

لانشاء سوق دائم ومعرض

دائم لبيع منتجات التعاونيات قريبا جدا، لأن التعاونيات تستحق في لبنان أن يكون لها معرض دائم". وعن سلامة الغذاء واستقرار الانتاج قال: "هناك ركيزتان في الانتاج حجم الانتاج وجودته وسلامته ومهارات التسويق .

أعلن ، وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن عن «انجاز التحضيرات لإطلاق مشروع للزيتون وزيت الزيتون، الذي سيطرح للنقاش مع النقابات والتعاونيات والاتحادات المعنية بالقطاع خلال لقاء سيعقد في ١٧ كانون الثاني المقبل، في نقابة المهندسين»، موضحا أمام وفد من اللقاء الوطني للهيئات الزراعية بتاريخ ٢١-١٢-٢٠١١ أن "المشروع سيؤمن تسويق زيت الزيتون".

كما لفت إلى أن "ملف الشمندر السكري الذي بحث مع اللقاء.



قد اكتمل، وسيرفع إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي والوزراء المختصين تمهيدا لطلب وضعه على جدول أعمال مجلس الوزراء".

وشدد الحاج حسن على "أن دور الدولة سيكون الراعي والمحفز والمساعد"، منوهاً بالتعاون مع اللقاء الوطني "الذي يمثل شريحة واسعة من النقابات والتعاونيات الزراعية، والوزارة على حوار مستمر معهم".



من جهته، أبرز رئيس اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان جهاد بلوق " أهمية التعاون بين القطاع الأهلي والوزارة لتأمين تطوير القطاع الزراعي، والتعاون للوصول

إلى الأهداف التي تخدم المزارعين"، داعياً إلى "تنظيم ورش عمل مشتركة للتنسيق بين النقابات واللقاءات والتعاونيات الزراعية المنضوية ضمن اللقاء الوطني والمصالح الإقليمية التابعة لوزارة الزراعة".

إتحاد إنماء يبحث أزمة تصريف الإنتاج الزراعي

عقد اتحاد النقابات الزراعية في لبنان اجتماعه الدوري في مركز الاتحاد العمالي لنقابات مستخدمي وعمال وحرفيي الجنوب برئاسة نائب رئيس الاتحاد المهندس علي دبوق

حضر الاجتماع عدد من رؤساء وأعضاء النقابات الزراعية في الجنوب وبعد التداول ا بالوضع النقابي بشكل عام اتخذ المجتمعون المقررات التالية :



أولاً : الترحيب بالقرار الحكومي لتصحيح الأجور واعتباره مدخلاً لسياسة مالية وضرائية جديدة على ان تتبع بالتقديرات الاجتماعية كالضمان الصحي والاجتماعي للعمال والزارعين وصيادي الاسماك

ثانياً : تناول المجتمعون أزمة تصريف الإنتاج الزراعي وخاصة في قطاعات الموز والحمضيات والعسل وتبين أن للارزمة شقين

الشق الأول : مرده كلفة الإنتاج الوطني وغياب سياسة تسويقية فاعلة تخفض من دور الوسطاء والتجار

الشق الثاني : متعلق بالهجمة الاستكبارية التي تستهدف محور المقاومة وما يتبعها من حصار اقتصادي يستهدف الشقيقة سوريا وهنا يؤكد المجتمعون على دعمهم ومساندتهم للإخوة السوريين بقيادة الدكتور بشار الأسد لمواجهة المخططات الامركية والاستعمارية وفي نفس الوقت ندعو النقابات كافة إلى اتخاذ القرارات الآيلة لدعم القطاعات الإنتاجية

ثالثاً : نتوجه بالشكر والتقدير لمعالي وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن لدعم هموم المزارعين ولإعادة العمل ببرنامج أيدل لدعم الصادرات الزراعية وبالععمل مع الحكومة السورية الى إلغاء الرسوم الجمركية على الموز اللبناني ونوه المجتمعون بخطوة الحكومة بشراء خمسون ألف تنكة زيت زيتون وطالبو برفع الكمية

تجار بنت جبيل يعجزون عن استعادة حياتهم الطبيعية بفعل إهمال الحكومة ٥٠٠ مؤسسة تجارية تضرت في عدوان تموز تطالب بتعويضاتها المستحقة

علي الصغير

عاد ملف تعويضات حرب تموز ٢٠٠٦ الى صدارة الاهتمامات، بعدما كاد يطمس في غياهب الملفات المتراكمة لأسباب عدة لعل أبرزها عدم توافر الإيرادات السياسية، وليس الأموال الضرورية لذلك... على الرغم من أن الملف لم يدرج بعد في صدارة الأولويات الحكومية، الا أن مجرد الاتيان على ذكره خلال فترات مقاربة او متباعدة يبقي امل اصحاب الحقوق قائماً بإمكان التعويض عليهم ذات يوم.وعلى هذا الصعيد، تبرز الى الواجهة المطالبة المستمرة لتجار بنت جبيل بالببدء بدفع تعويضاتهم عن الاضرار التي أصابت مؤسساتهم وشركاتهم التجارية، لا سيما أن قسماً كبيراً من هذه المؤسسات لم تعد الى الحياة بعد لعدم قدرة اصحابها على النهوض بها، فيما استطاع بعضهم انعاشها بجهود فردية، وبين الحاليتين اختار بعض اخر العودة الى السوق بأحوال متواضعة مترافقة مع خطوات عرجاء.ولعل هذه المشكلة تعتبر من المعوقات الاساسية لعودة الحياة الطبيعية الى سوق بنت جبيل، اكبر اسواق المنطقة، بشكل كامل وذلك بعد



سنوات من انتهاء الحرب، التي الحقت دمارا شبه كلي بسوق البلدة ذائع الصيت بين القرى المجاورة، إن على صعيد البناء او لجهة القدرة التجارية لاصحاب هذه المؤسسات. وهؤلاء خسر قسم كبير منهم جنى عمره بفعل الحرب الوحشية، اضافة الى وقوعهم تحت عجز الديون التي تراكمت عليهم بعد ذلك. بالأرقام، يشير رئيس نقابة اصحاب المؤسسات التجارية في بنت جبيل طارق بزي الى ان حوالى ٥٠٠ مؤسسة تجارية بأحجام مختلفة تضررت من جراء عدوان تموز ٢٠٠٦، وتراوحت احجام هذه المؤسسات ما بين مؤسسات فردية صغيرة عبارة عن

ماكينة خياطة او عدة تصليح لا تتعدى قيمتها مئات الدولارات، ومؤسسات كبيرة وصلت قيمتها الى مئات الاف الدولارات سويت بالارض بالكامل حيث لم يسلم منها حتى دفتر تحصيل الديون التي اذا ما اضيفت الى هذه الأرقام لتجاوزت الخسائر المليون دولار، كذلك وجدت عشرات الحالات التي خسر فيها تجار عدتهم الصناعية لتصنيع الاحذية رغم توقفهم عن هذه المهنة منذ فترات متفاوتة لاسباب مختلفة. وقد تراوح حجم الأضرار بحسب مسوحات مختلفة ما بين ثمانية عشر وعشرين مليون دولار في بنت جبيل فقط، هذا من دون احتساب الخسائر الزراعية من مواشٍ ومنتجات، من دون حساب الديون الفائتة على التجار بل جرى احتساب الموجودات فقط. وبعدها أنهت دولة قطر مهمة البناء العمراني للسوق الذي افتتح صيف العام الماضي بحضور امير الدولة ورؤساء البلد، فان التجار لا يزالون ينتظرون التعويضات المتبقية حتى يتسنى لهم العودة الى حياتهم التجارية.

ويكشف بزي «اننا كتجار وكنقابة لم نترك بابا الا وطرقتنا ولا صوتا الا واطلقناه من اجل تحريك هذا الملف وللأسف فاننا في بعض الحالات لم نسمع حتى جوابا فيما نلنا ما يكفيننا من الوعود». ويرى بزي ان التجار الذين دُمّر جنى عمرهم كانوا اولى بالاموال التي دفعت من قبل الهيئة العليا للاغاثة خاصة وانها يمكن ان تحل مشكلة كبيرة لمئات التجار واصحاب المهن على مستوى لبنان وليس في بنت جبيل فقط. ويختم بالقول انهم اصيبوا بخيبة كبيرة عندما عرفوا من احد الوزراء بان الاجتماع الذي عقد في السرايا الحكومية منذ ايام للبحث بموضوع التعويضات مع رئيس الحكومة بحث تعويضات الاسكان حصرا ولم يتطرق الى تعويضات المؤسسات والاليات وهو ليس على طاولة البحث اصلا. ويشير التاجر جعفر بوصي الذي كانت مؤسسته اول مؤسسة تجارية سويت بالارض في بنت جبيل وذلك في الليلة الثانية من الحرب، يقول «ما ان وضعت الحرب اوزارها حتى بادرنا مع عدد من تجار بنت جبيل الى رفع دعوة امام قاضي الامور المستعجلة في بنت جبيل من اجل تثبيت حجم الخسائر التي لحقت بنا وذلك للحفاظ على حقوقنا بالتعويض وذلك ظنا منا بان دولتنا ستكافئ اهالي هذه المنطقة على صمودهم فاذا بها تقابلهم بالتطنيش والاهمال». وامام ملف الاضرار التي لحقت بمؤسسته والموقع من خبير قانوني محلف ومصدق عليه من القاضي في بنت جبيل، يؤكد بوصي ان مجموع خسائره بلغت ٨٣٢ الف دولار اضافة الى حوالى ٢٥٠ الف دولار كديون ضائعة، ويؤكد ان جميع التجار بعد الحرب قد وجدوا انفسهم تحت الصفر، فهم من جهة عليهم اعادة افتتاح مؤسساتهم بما تيسر كما انهم ملزمون بتسديد جميع ديونهم السابقة للموردين. ويشير التجار الى معلومات تفيد بحصول الحكومة اللبنانية على حوالى المليار دولار كهبات خارجية تلقتها للتعويض على اصحاب المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية في لبنان عقب عدوان تموز، وقد جرى صرف حوالى ٣٠٠ مليون دولار من هذه الهبة على مشاريع غير ذي صلة بذلك، وبغير رضا الدول والمؤسسات الواهبة، فيما كدست الاموال المتبقية في خزائن المصارف لتلقى نفس مصير الخمسمئة مليون دولار، الهبة السعودية التي تم الاقتراض بضماتها». وفيما يلفت بوصي الى أنه «وبنتيجة متابعتهم لهذا الملف منذ البداية كنا سمعنا في حينه على احدى التلفزيونات الموالية عن حصول الدولة على ١٨٠ مليون يورو من احدى الدول الاوروبية لهذه الغاية ايضا، ولكننا لم نستطع معرفة مصير هذه الاموال»، يناشد المسؤولين ضرورة الاسراع في بت هذا الملف ودفع الاموال لمستحقيها اليوم قبل الغد، خاصة ان ماكينة الخياطة او عدة التصليح التي دمرت تحت الركام كانت تشكل بالنسبة لمعظم الحالات مصدرا رئيسيا للدخل بحيث لم تستطع غالبية التجار تأمين بديل عما تدمر الى اليوم

انتخابات نقابية

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة متعهدي أعمال البناء والمقاولات في لبنان وجاءت النتائج على الشكل التالي:

حسن فقيه رئيساً، فريد الأطرش نائباً للرئيس، سعيد عواضة أميناً للسرد، كمال عبد العلي فقيه نائب أمين سر، هاني رسلان أميناً للصندوق، حسين الأطرش محاسب، خليل علي مهنا دعاية ونشر، زياد صولي علاقات عامة، أحمد حمود، سعد الله ملحم، يوسف شقير، بسام صالح أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة صيادي الأسماك في ساحل لبنان الجنوبي وجاءت النتائج على الشكل التالي:

رياض حميد عطايا رئيساً، رضا أحمد بواب نائباً للرئيس، حسين محمود عواضة أميناً للسرد، رائف عبد النبي مليجي أميناً للصندوق، حسن درويش، منير الشعبي، علي محمود جهير، رضا طفلا، وسام سمرة، حسن نعيم غانم، علي هاشم هاشم، حسين غريب أعضاء مستشارون.



جرت الانتخابات التكميلية لنقابة مزارعي الحمضيات والموز والاشجار الاستوائية في الجنوب وجاءت النتائج على الشكل التالي:

علي محمد دبوق رئيساً، سليم محمود مراد نائباً للرئيس، إسماعيل أسعد عطوي أميناً للسرد، كامل وهبي ناصر الدين أميناً للصندوق، محمد حيدر حسن مسؤول الاعلام، محمد محمود فقيه مفوض النقابة لدى وزارة العمل، نجيب محمود الحسيني محاسباً، بسام هادي سيد حسن مفوض الارشاد والدراسات، محمد مراد، محمد متيرك، عدنان سرور، حسين فقيه أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة سائقي فانات المدارس والجامعات في بعلبك الهرمل وجاءت النتائج على الشكل التالي:



أكرم محمد سلهب للرئاسة، نائب الرئيس ماهر محمود المولى، أمين السر يوسف إبراهيم المقداد، أمين الصندوق حسين حسن

الموسوي، محمود عبد الكريم عيسى علاقات عامة، عصام مصطفى الرفاعي مسؤولاً للإعلام، والأعضاء المستشارين: علي سلامة حيدر، حافظ شقير، يوسف البرجي، إسماعيل العوطة، أحمد سليمان العفي، عبد المولى عبد المولى يزيك.



جرت الانتخابات التكميلية لنقابة تجار أجهزة المعلوماتية في لبنان وجاءت النتائج على الشكل التالي:

فاروق أمهز رئيساً، معن خليل أمانة السر، فؤاد شهاب نائب أول للرئيس، علي شري نائب ثان للرئيس، ربيع بعلبكي امانة الصندوق، هاني حيدورة، مسؤولاً إعلامياً، حسان حمود، حسين عواضة، قاسم غدار، ربيع طويل، حسين سببتي، جميل نصار أعضاء مستشارون.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال بلديات بعلبك الهرمل وجاءت النتائج على الشكل التالي:



برير عثمان للرئاسة، أسامة اسكندر لنيابة الرئاسة، حسين عثمان لأمانة السر، علي عبد الساتر لأمانة الصندوق، أحمد الطفيلي، حسين الساحلي، جورج عقيقي، حسن المسمار، بلال الفيتروني، مشهور الطفيلي، فيصل الموسوي، حسام معاوية أعضاء مستشارون.

جميل جفال مساعد أمين سر، محمد حسن نذر مفوض النقابة لدى وزارة العمل، ناصر محمد عبيد علاقات عامة، جابر محمد غريب، حسين سعيد عاشور، أحمد موسى بهجة، علي أحمد ناصر، أحمد حسين كلوت أعضاء مستشارين.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في بيروت وجبل لبنان الجنوبي وجاءت النتائج على الشكل التالي:

محمد حسن وهبة رئيساً، قاسم عجور نائباً للرئيس، باسم حمود أميناً للسرا، حسين الحلباوي أميناً للصندوق، محمد القواص نائباً لأمين السرا، يوسف حمود علاقات عامة، عماد عياش محاسباً، والزملاء: خضر السيد أحمد، ماجد سلمان، وسام حمود، ناجي رعد، رضى الدين الموسوي أعضاء مستشارين.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة عمال غندور وجاءت النتائج على الشكل التالي:

علي العطار رئيساً، يوسف العرب نائب الرئيس، علي فواز أمين السرا، عصام أبي المنى أمين الصندوق، محمد علاء الدين نائب أمين سر، سعد سعد محاسب مالي، والزملاء: علي كنعان، سميح طه، إسماعيل الطفيلي، علي عباس، ظافر يزبك، علي أحمد عباس أعضاء مستشارين.



جرت الانتخابات التكميلية لنقابة مزارعي الاشجار المثمرة في الجنوب الاوسط وجاءت النتائج على الشكل التالي:

عاطف عبد الله حرب رئيساً، كاظم محمود فتوني نائباً للرئيس، حسين محمد فتوني أميناً للسرا، حسين خليل نور الدين أميناً

للصندوق، محمد عباس مرعي، حيدر علي ماجد، علي محمد قدوح، حسين يوسف فتوني، أحمد عبد الرضا قدوح، موسى حسن عوالا، علي محمد سلطان، كامل محمد فتوني أعضاء مستشارين.

جرت الانتخابات التكميلية لنقابة مربى الابقار في الجنوب وجاءت النتائج على الشكل التالي:



حسين علي رعد رئيساً، محمد حسن بدران نائباً للرئيس، علي حسن الجرف أميناً للسرا، حسن عقيل حمد أميناً للصندوق، محمد

تحية عربية من الامانة العامة للاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين

والزراعيين العرب الى اتحاد انماء المزارعين في لبنان



يسعدنا في الامانة العامة للاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين والزراعيين العرب ان نتقدم ومن خلالكم لكل الفلاحين والتعاونيين والعمال الزراعيين اعضاء منظماتكم بأحر التهاني لمناسبة رأس السنة الجديدة .

يجب ان ندرك جميعا حجم التحديات المفروضة على امتنا وعلى رأسها الحد من التبعية للخارج بتحقيق الامن الغذائي عبر الاعتماد على الذات في انتاج غذائنا وتحرير الاجزاء المغتصبة وفي مقدمتها فلسطين واحقاق حقوق شعبها خاصة وان البراهين والادلة اكدت ان لتحرير الارض طريقا واحدا هو المقاومة .

اننا اذ نبارك لشعبنا في العراق طرده للقوات الامريكية فاننا نتطلع ان يكون العام الجديد عام الانتصارات وتحقيق الامن والامان والتقدم والازدهار لشعبنا .

كتاب إسرائيليون يحدرون من وهم «القوة العظمى»: الدولة العبرية لن تصمد ... والغرب لن يهب لحمايتها

ثمة في إسرائيل من يستشعر فائض قوة دفعت به للاعتقاد بأن إسرائيل ليست دولة محدودة السكان وقليلة المساحة ومعرضة للكثير من المخاطر في منطقة تزداد عداها لها، فبات يعرض نفسه وكأنه ليس مجرد دولة قوية بل قوة عظمى وربما الأعظم في العالم. ولا تخلو هذه النزعة من بعد عنصرى لافت بات يتمظهر في سن قوانين فاشية وإطلاق ادعاءات لا تقف عند حدود ما تحتويه هذه الدولة من نخر أخلاقي وعلمي وعسكري. ولكن في حمى هذا الإحساس ثمة «أنبياء غضب» يحدرون من مغبة التماذي ويشرحون أن تفسير الواقع يمكن أن يكون مختلفا. وبين أبرز هؤلاء الأديب والشاعر الإسرائيلي نتان زاخ الذي ترجمت كتبه إلى العديد من اللغات والبالغ من العمر ٨١ عاما. يقول نتان زاخ، الحائز على جائزة إسرائيل، في مقابلة مع صحيفة «معاريف» يوم أمس إن «هذه الدولة لن تصمد». كما أن الأديب الروائي أ. ب. يهوشع يعتقد في مقالة نشرها أمس في «هآرتس» أن إسرائيل تتجه نحو أن تكون دولة ثنائية القومية برغم إجماع كل التيارات فيها على أن هذا خيار سيئ على المديين القصير والبعيد. ويرى الدكتور رؤوفين باركو في «إسرائيل اليوم» أن الإسلاميين في المنطقة العربية ومحللين سياسيين ليسوا مسلمين يعتقدون بأن الغرب الذي فشل في الماضي في المحافظة على ممالكه الصليبية المسيحية في الشرق لن يهب في لحظة الحسم لمناصرة الدولة اليهودية. ويؤكد أن الإسلاميين يحملون بـ«صلاح الدين مرة أخرى». ويرى زاخ في مقابله مع «معاريف» أنه «ليس مفاجئا أن الدولة تصل الى وضع يكون فيه الانسان للانسان ذئبا. في نهاية المطاف نحن نعود الى فترة ديفيد بن غوريون لانتاج أتون صهر. فقد اعتقد بأنك اذا اخذت أناسا مختلفين من عقائد مختلفة، من أجزاء اخرى من العالم، تقاليد وثقافات متنوعة وتضعهم كلهم في مطحنة واحدة فإنهم جميعهم سيصبحون متشابهين. في الحياة هذا ليس بسيطا بهذا القدر. والدليل، أن أميركا لم تنجح خلال ٣٠٠ عام من التغلب على الفوارق الاجتماعية لناسها. اليهودية التي تمثلها الكتب الدينية واليهودية المتطورة جدا من الادب اللاحق لعهد الهيكل الثاني، هما دينان مختلفان. في الدين أيضا تفرقت ثغرات وإن كان لزمان قصير خيل أنه عامل موحد بين المتدينين الاشكيناز والمتدينين الشرقيين، ناظوري كارتا، جماعة حباد، بار سليف والباقيين».

ويشدد على أن «هذا الامر الذي يسمى اسرائيل، هو شعب لاجئين من كل أنواع البلدان، بلغات مختلفة، طبائع مختلفة، آداب مختلفة، ثقافة مختلفة وتقاليد مختلفة. هذه الامور لا يمكن أن تلتحم بالضغط، حيال عدو خارجي، سواء كان هذا محمود احمدي نجاد أم العالم العربي الآخذ في التأسلم. كان غباءً كبيراً الظن بأن يكون هنا مجتمع عسكري من جهة، ولكنه مجتمع يدار مثلما في الدانمارك مثلا. هذا عبث».

ويقول زاخ أن ما يقلقه هو «انعدام القاعدة المشتركة. فالقواعد المشتركة كالدين، التاريخ، ذكرى صهيون، حائط المبكى والرموز التي ساعدتنا على فهم أنفسنا كشعب واحد نجح في تصميم شخصية يهودية حيال المسيحية، كل هذا اختفى. ليس لدينا في واقع الامر شيء. وفي كل مكان الشر يتعاطم. وحتى في الجيش، الذي كان القاسم المشترك للجميع. اعتقدنا بأنه مع دخول الاصوليين الى الجيش، ستزداد المشاركة فأخطأنا. المتدربون المتدينون غير مستعدين لان تغني امرأة امامهم. نحن ببساطة آخذون في الانغلاق في اطار الظلام الذي يخرج فيه الجنين من بطن امه».

ويخلص زاخ إلى القول «لا اعتقد أن هذه الدولة ستصمد. هذا الشعب تفتت الى فصائل متعددة مفعمة بالكراهية والحسد ومستويات اقتصادية مختلفة تماما. نضيف الى هذا المشكلة العربية والاحتمالات في أن يحصل هنا شيء طيب تلغى. المجتمع تفتت الى شظايا، ومع هذه الشظايا ينبغي للجميع رغم أنهم ان يخلقوا جبهة موحدة ضد عدو خارجي. ولكن كيف يمكن لهذه الشظايا ان ترتبط؟ فشظايا الزجاج لا يمكنها أن ترتبط من جديد». وهي تحتاج على الاقل إلى ألفي سنة. الناس لم يعودوا يقولون انا اسرائيلي. يقولون أنا أسكن في اسرائيل. في نظري لا مستقبل لمفهوم اسرائيل كهوية جامعة. قنبلة ذرية واحدة يمكنها أن ترتب كل هذا الموضوع، وإن لم تكن واحدة، فثلاث».

وبعد أن يعدد يهوشع مظاهر اندفاع إسرائيل نحوه الدولة الثنائية القومية يشير إلى أنها لن تنشأ فقط بسبب أفعال إسرائيل بل أيضا «انطلاقا من تعاون خفي من جانب الفلسطينيين، سواء داخل اسرائيل أم خارجها. وحتى الاشخاص البراغماتيين في حماس معنيون بجر اسرائيل في المرحلة الاولى الى هذه الامكانية. ليس فقط بسبب الفرضية المشكوك فيها في أنه اذا كان هذا سيئا لليهود فإنه بالتأكيد جيد للفلسطينيين. غير أنه كونه من ناحية الشعب الفلسطيني في المدى البعيد دولة ثنائية القومية في كل اسرائيل هي إمكانية أكثر وعدا من

ربع فلسطين مقسمة ومبتورة قد يكون ممكنا، بعمل جم وربما ايضا بسفك دماء استخلاصها من فكي اسرائيل». ويقول إن «دولة ثنائية القومية، حتى وإن كانت شبه ديموقراطية، يمكنها أن تضمن للفلسطينيين، بفضل الاقتصاد القوي لاسرائيل وعلاقتها العميقة مع الغرب، حياة أكثر جودة وأمانا، ولا سيما رحابا اقليميا واسعا يمكن أن يؤدي بهم بعد عشرات السنين للعودة الى فلسطين الكاملة». ويخلص إلى أن «اولئك الذين آمنوا وحلموا بهوية اسرائيلية يهودية مستقلة، تقف، خيرا كان أم شرا، في اختبار شمولية واقع وطني اقليمي خاص بها، فإن دولة ثنائية القومية هي تحطم أليم لهم، مصدر لم يخيب الأمل لنزاعات شديدة، كما ثبت في ثنائية القومية التي فشلت في أماكن عديدة في العالم بين شعوب كانت قريبة في دماها، في اقتصادها، في قيمها وفي تاريخها أكثر بكثير من اليهود والفلسطينيين

الاتحاد العام التونسي للشغل ينتخب حسين العباسي امينا عاما خلفا لعبد السلام جراد

عقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمر العام الثاني والعشرين أيام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ كانون الأول - ديسمبر ٢٠١١ بأحد النزل بمدينة طبرقة من ولاية جندوبة تحت شعار «أحبك يا شعب» وترأس المؤتمر الأخ عبد السلام جراد الأمين العام للاتحاد ، وناقش المؤتمر على مدى الايام الاربعة عدة مسائل هامة منها إعادة هيكلة الإتحاد بإتجاه مزيد من اللامركزية ، إلى جانب وثيقتي مشروع الدستور وأرضية العمل الإقتصادية والإجتماعية" ، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة ، وخلص المؤتمر الى انتخاب القيادة الجديدة بعد تنافس انتهى ما يشبه التوافق .

القيادة الجديدة التي ستتولى قيادة الاتحاد للسنوات الخمس المقبلة ، ضمت أعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد الذي يضم ١٤ عضوا تم انتخابهم من بين ٦٤ مرشحا منهم ثمانى نساء ، وتم توزيع المسؤوليات داخل المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل على النحو التالي:



١. حسين العباسي الأمين العام
 ٢. نور الدين الطوبوي الأمين العام المساعد المسؤول عن النظام الداخلي
 ٣. بوعلي المباركي الأمين العام المساعد عن قسم المالية والإدارة
 ٤. قاسم عيفية الأمين العام المساعد المسؤول عن العلاقات الخارجية
 ٥. حفيظ حفيظ الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الوظيفة العمومية
 ٦. سامي الطاهري الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الاعلام والنشر والاتصال
 ٧. سمير الشفي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم المرأة والشباب العامل والجمعيات
 ٨. محمد المسلمي الأمين العام المساعد عن قسم التكوين النقابي والتثقيف العمالي
 ٩. عبد الكريم جراد الأمين العام المساعد المسؤول عن التغطية الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية
 ١٠. بلقاسم العياري الأمين العام المساعد عن قسم القطاع الخاص
 ١١. أنور بن قدور الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الدراسات والتوثيق
 ١٢. كمال سعد الأمين العام المساعد المسؤول عن القطاع العام والمنشآت العمومية
 ١٣. المولدي الجندوبي الأمين العام المساعد عن قسم التشريع... حسين العباسي أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل
- حسين العباسي من مواليد ١٩ أوت ١٩٤٧ بمدينة السبيخة من ولاية القيروان اشتغل في بداية حياته معلما ثم صار قيما مرشدا بالمعاهد الثانوية في سنة ١٩٧٣، تحمّل أول مسؤولية نقابية كعضو في نقابة أساسية ثم عضو في النقابة الجهوية للقيمين وفي سنة ١٩٨٣ صار عضوا في النقابة العامة للقيمين وفي سنة ١٩٩٧ انتخب عضوا في الاتحاد الجهوي بالقيروان ثم في سنة ٢٠٠٢ تحمل مسؤولية كاتب عام للاتحاد الجهوي بالقيروان وفي مؤتمر المنستير في سنة ٢٠٠٦ تمّ انتخابه عضوا بالمركزية النقابية وكلف بقسم التشريع وهو أب لأربعة أبناء وأحد أبنائه يشغل خطة أستاذ جامعي في العلوم الاقتصادية.

بانوراها

مطامير لأهم الأحداث السياسية- الاقتصادية - المطالبية - الزراعية والنقابية العمالية للعام 2011 (عالمي - عربي - محلي)

الصحة الإسلامية في العالم العربي

وانسحبت على القارة الأوروبية العجوز، مع إعلان اليونان إفلاسها، وخروج عشرات الآلاف في شوارع أميركا وأوروبا منددة بالرأسمالية المتوحشة، جوبهت بالقمع الذي ترك النار مشتعلة في نفوس الفقراء المتضررين. أما عن المستقبل الذي ينتظر العالم المستكبر، نعرض لهذا التقرير الذي يتنبأ باحتمال انهيار اقتصاد الاتحاد الأوروبي حيث:

(كشف تقرير اقتصادي لأكبر مؤسسة في مجال إدارة الثروات في المملكة المتحدة البريطانية "باركليز ويلث" عن احتمال انهيار الاتحاد الأوروبي وارتفاع مخاطر هبوط حاد في الطلب العالمي، بالتزامن مع توجه واضعي السياسات في عدد من الدول إلى تشديد السياسات المالية بدرجة كبيرة لا تخدم مصالحهم، موضحاً أن المصارف المركزية قد استنفدت بالفعل معظم الذخيرة التي تملكها.

وقد أفصح كبير الاقتصاديين لدى <باركليز ويلث> مايكل ديكس، في التقرير عن أن التحدي الأبرز الذي يواجه الاقتصاد العالمي يتمثل في عدم رغبة المستهلك الأميركي في الإنفاق، فيما يقف الدخل الفعلي المتاح للأسر الأميركية عند مستويات تقل بشكل واضح عن مستوياتها الطبيعية في هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية، مضيفاً أن التوقعات تدعو إلى القلق، حيث قد يؤدي التوجه إلى تباطؤ عملية تعافي الاقتصاد أو توقفها تماماً.

ولفت التقرير إلى أن القضية الثانية تتمثل فيما إذا كان الاتحاد النقدي الأوروبي سينجو من آثار الأزمة الاقتصادية ويستمر أم لا، مستطرداً أن أسعار صرف العملة الثابتة تجعل من الصعب على الدول تحقيق مكاسب في مجال التنافسية، كما أن إجراءات النقشف المالي الصارمة لن تساعد بالضرورة إذا كانت ستؤدي إلى مزيد من الانخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وأبان التقرير أنه من المحتمل أن يشهد الاتحاد النقدي الأوروبي تغييراً في صورته وتنظيمه ربما يصل إلى تنبؤ بانهايار الوحدة بشكل كامل).

وبالمحصلة فإن أميركا وأوروبا يعانيان تخبطاً بنيوياً، يزداد تعقيداً وبشكل يومي، مع ارتفاع المديونية (يبلغ حجم الدين الفيدرالي الأميركي بين ١٥ إلى ١٦ تريليون دولار) وتوسع مروحة البطالة وفقدان مئات آلاف الوظائف، وتندثر الشهور

- شهد جملة تطورات عالمية، كان لها انعكاسات سياسية واقتصادية كبيرة جداً، بلورت معالم ولادة قيصرية لعالم تحكمه متغيرات إستراتيجية جديدة، تحتاج إلى مدة غير معلومة، لتأخذ شكلها الحقيقي. ومن أهم هذه التطورات، الصحة الشعبية الإسلامية، التي عمّت العالم العربي والإسلامي، وكانت بداياتها في الأشهر الأخيرة من العام الأسبق ٢٠١٠م، مع انتفاضة الشعب التونسي وسقوط رأس النظام والعائلة الحاكمة.

- صحة إسلامية شعبية هبت في مصر، وأزاحت فرعون النظام المصري، واعتبرت الصفعة الأقوى التي تتلقاها أميركا في مطلع القرن ٢١، تضاف إلى الصفعة التي وجهها الشعب التونسي لأميركا، في فترة زمنية وجيزة جداً.

الشعب اليمني يحاصر رئيسه، ولولا الدعم الخارجي ولعبة الدول التي تدور في الفلك الأميركي لكان مصيره مصير من سبقه من طغاة..مسألة وقت.

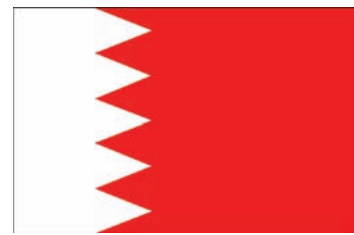
- سقوط الطاغية الليبي، بسرعة قياسية وبكلفة عالية جداً، وكان للدعم الأطلسي المصالحى الدور الأبرز، في تنحيته وقتله، لكن تشكل الدولة الجديدة ما زال في بدايته.

- انتفاضة الشعب البحريني المسالم، في وجه النظام الحاكم المدعوم بالأميركي والاسرائيلي، ونهاية النظام رهن بتضحيات وصبر الشعب البحريني المؤمن.

لم تتوقف صحوات الشعوب عند أبواب هذه الدول، بل عمّت أكثر من بلد عربي وأوروبي، على أمل أن يحمل العام الجديد والأعوام القليلة القادمة تباشير خيرّة للمستقبل، وصفعات قاسية للولايات المتحدة وإسرائيل، مع الانسحاب المذل لأميركا من العراق نهاية العام الماضي.

الازمة الاقتصادية المالية العالمية

- شهد انهيارات مالية عالمية، بداياته مع الولايات المتحدة،



الاتحاد العمالي وهيئة التنسيق النقابية تهديدان بالاضراب



- تهديد الاتحاد العمالي العام بالاضراب، وكذلك هيئة التنسيق النقابية، إذا لم تعمل الحكومة على رفع الحد الأدنى للأجور، ومما جاء في بيان الاتحاد العمالي: (أعلن الاتحاد العمالي العام بإصرار «أن العام ٢٠١١ سيكون عام النضال من أجل تصحيح الأجور وسيكون عام الكفاح من أجل انتشال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والأخطار التي تحاك ضده. وإن وجوب تصحيح الأجور أصبح واقعاً حتمياً بعد ازدياد نسبة التضخم إلى سقوف غير سقوفه في السنتين الأخيرتين وأصبحت أسعار السلع وكلفة الخدمات الأساسية والضرائب والرسوم فوق طاقة العمال وأصحاب المداخل المحدودة. إن تأمين التوازن المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بزيادة نسبة الاشتراكات أصبح أمراً ملحاً للمحافظة على تقديمات الصندوق وتمكينه من القيام بدوره كأهم مظلة اجتماعية للعمال والمستخدمين.

مشروع شربل نحاس للاجور

- وزير العمل شربل نحاس، يتقدم بمشروع شامل في ملف الأجور وملحقاته، إلى مجلس الوزراء، لم يلق صدى في المجلس، في المقابل يقدم ميقاتي مشروعاً جانبياً، يتم التصويت لصالحه في مجلس الوزراء، ولكنه يرفض من قبل مجلس شوري الدولة.

يعاود مجلس الوزراء بشخص رئيسه ميقاتي الالتفاف مجدداً على مشروع شربل نحاس، بالتفاهم مع الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية، وتقديم ورقة جديدة

القادمة من عام ٢٠١٢م انهيار مصارف عالمية كبيرة، سيكون لانهارها دويماً عالمياً، تضيف ضربات جديدة للرأسمالية المتوحشة وعلى رأسها أمريكا.

البطالة والفقر في العالم العربي

- أورد المعهد العربي للتخطيط توقعات نشرها مؤخراً، أن ١٩ مليون عربي عاطل من العمل في البلدان العربية بحلول عام ٢٠٢٠ ... رقم خطير يطرحه المعهد العربي للتخطيط في التوقعات التي نشرها أخيراً، وهو أشار في المناسبة إلى ضرورة إحداث التغييرات اللازمة في الاقتصاديات الريعية، أكانت نفطية أم خدماتية بقواعد أكثر تنوعاً.

وبهذا التوقع، يكون عدد العاطلين من العمل في عالم لغة الضاد قد ارتفع بواقع ٨ ملايين نسمة منذ عام ٢٠٠٨، أي بما نسبته ٧٢٪. لكن رغم هذا الارتفاع الكبير، سيبقى معدل البطالة «مستقراً» عند ١١٪، بحسب المعهد، بسبب «الهبة السكانية» التي تشهدتها تلك البلدان نتيجة «ارتفاع معدل نمو القوة العاملة أكثر من معدل نمو السكان.

- أورد تقرير آخر صادر عن الجامعة العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩)، "إن نسبة الفقر العام في البلدان العربية لا تزال مرتفعة وتصل إلى ٤٠٪ في المتوسط، وإن ما يناهز الـ ١٤٠ مليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر الأعلى، وفق مؤسسة الفكر العربي التي لفتت في تقرير أصدرته أخيراً إلى أن مسار الاستثمارات البينية العربية لا يزال بطيئاً وغير منسجم مع التطورات الاقتصادية والعالمية التي شهدتها العقود الثلاثة الأخيرة، وخصوصاً مع انتهاء الحرب الباردة والعولمة التي انحسرت معها مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، مما استدعى قيام التكتلات الاقتصادية. وأن كل دولار يستثمر داخل الدول العربية، يقابله ٥٦ دولاراً خارجها، أي بنسبة ١ على ٥٦.

إقالة / تشكيل / تهديد / تمرير

- إقالة حكومة ١٤ آذار، أثناء زيارة رئيسها سعد الحريري للرئيس الأميركي أوباما.

- تشكيل حكومة جديدة تمثل قوى ٨ آذار، برئاسة نجيب ميقاتي.

- تهديد رئيس الحكومة ميقاتي بالاستقالة إذا لم تمويل الحكومة المحكمة الدولية (الكذبة).

- تمرير تمويل المحكمة من خارج موازنة الحكومة وعبر المصارف اللبنانية.

في مواجهة لبنان أو أي بلد آخر، للدفاع عن حقول الغاز في البحر المتوسط ، كما جاء على لسان وزير البنى التحتية الإسرائيلية عوزي لاندائو)، في وقت يستمر التجاذب اللبناني حول هذا الملف الاستراتيجي الذي لا يحتمل لعبة النكايات الداخلية ولا هوية هدر الوقت التي يجيدها البعض.

- وزير الطاقة جبران باسيل لـ«السفير» تعليقا على الموقف الإسرائيلي إن «منطق القوة الذي تستخدمه إسرائيل لا ينفع معنا، ولم يعد يخيفنا، وبالتالي فإنه من الأفضل لها أن تتوقف عن استعماله، خصوصا أن لبنان وجد الدواء المناسب للتعامل مع هذا النمط العدائي».

ملف تعويضات المزارعين بين المد والجزر الحكومي

- مطلب المزارعين في التعويضات جراء الكوارث الطبيعية والاعتداءات الإسرائيلية في تموز ٢٠٠٦م، ما زال في دائرة التميع، وقدّرت وزارة الزراعة خسائر المزارعين نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية بـ٣٠٠ مليون دولار. أما خسائر العواصف والكوارث الطبيعية فقد لحقت سابقتها إلى أجل غير محدد.

الزراعة والمزارعون يتنسمون بدايات مبشرة في الزمن الحقيقي للزراعة

- نقلت نوعية وخطوات مهمة شهدتها وزارة الزراعة، بعد سنوات طويلة من التغييب والإجحاف والتعطيل لقطاع الزراعة في لبنان، حيث يعمل بهذا القطاع ٢٥٠ ألف عائلة. وزير الزراعة حسين الحاج حسن يعرض الخطة الإستراتيجية للقطاع الزراعي المؤلفة من خمسة أهداف، ومجموعة محاور أساسية: (تتضمن الخطة التي أطلقتها وزارة الزراعة خمسة أهداف، هي: أولا: رفع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من حوالي ٥ في المائة إلى ٨ في المائة، ثانيا: خفض العجز في الميزان التجاري الزراعي والغذائي بين الصادرات والواردات من ٢ / ١٥ إلى ٥ / ١٠ سنويا، ثالثا: إيجاد فرص عمل جديدة (حوالي ١٥ ألف فرصة عمل سنويا) في القطاع الزراعي، وتثبيت المزارعين، لا سيما الشباب في الأرياف، والمساهمة في تنمية المناطق الريفية، رابعا: المساهمة في توفير نسبة من الأمن الغذائي، خصوصا في المحاصيل الإستراتيجية والأساسية، خامسا وأخيرا، تأمين سلامة الغذاء



للأجور مخالفة لمشروع شربل نحاس، يتعرض للمرة الثانية الى ملاحظات شورى الدولة.

للمرة الثالثة على التوالي، يحاول ميقاتي والاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية ابتداء

اتفاق جانبي للأجور، لا يلحظ بدل النقل، يتعرض عليه أغلب الوزراء لصالح مشروع نحاس، مما يؤدي الى اعتراض الهيئات الاقتصادية والتهديد بصرف العمال والإقفال أو عدم الالتزام بضمونه، يرده مجلس شورى الدولة لنفس الأسباب السابقة، وما زال الصراع حول الأجور قائماً الى السنة الجديدة ٢٠١٢م على أمل التوصل الى تفاهم يريح العمال اللذين يرزحون تحت وطأة الغلاء العام وجشع الهيئات واستخفاف ونكد المعنيتين.

- إقرار مشروع الكهرباء والعمل جار على إيجاد التمويل والآليات اللازمة للتنفيذ.

دفع بدلات النقل

- دفع بدلات النقل للسائقين العموميين عن الأشهر الأولى المتفق عليها في ٢٠١٠م.

النفط اللبناني بين الحكومة اللبنانية والتهديدات الاسرائيلية

- موضوع النفط اللبناني يراوح مكانه، وتهديدات إسرائيلية على لسان وزير البنى التحتية للعدو الإسرائيلي: (أنها ستعمل بقوة



على خط ملف الحقوق النفطية، عبر رسائل تهديد الى لبنان من خلال الإعلان عن تصميمها على العمل بكل ما يلزم من قوة سواء

المنتج محليا أو المصدر أو المستورد.

ومن المحاور الأساسية للخطة، استمرار العمل في تجهيز الكادر البشري، وتجهيز الوزارة، وإصدار القوانين والمراسيم والقرارات اللازمة، إضافة إلى استمرار العمل في تلزيم الطرقات الزراعية والبرك واستصلاح الأراضي، وتنفيذ البرامج الإرشادية وبرامج التدريب، وتفعيل التعليم الزراعي، فضلا عن أعمال الرقابة وسلاسل الإنتاج، والتسليف، والموارد الطبيعية، وتطوير مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، وتفعيل قدرات المديرية العامة للتعاونيات، وصناديق التعاضد، والبدء بتقديم المساعدات لها، والاستمرار في إحصاء وتسجيل المزارعين بعد انجاز حوالي ٩٠ في المائة منه، والبحث في تمثيل المزارعين في الغرف.

كما تبرز الخطة ضرورة برامج الدعم للمحاصيل والقطاعات لتمكين من الاستمرار والتطوير، وأهمية تعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي اللبناني مقارنة مع الإنتاج في دول المنطقة المدعوم أصلا. ومن برامج الدعم المقترحة، أولا: رفع موازنة الزراعة في العام المقبل إلى ١٠٠ مليار ليرة بعدما كانت ٨٨ مليارا في العام الحالي، ثانياً: الحبوب: دعم سعر البذار إلى المزارعين، وشراء الإنتاج بسعر تشجيعي، ثالثاً: الشمندر السكري، رابعاً: الأعلاف، خامساً: صغار المنتجين (خصوصاً منتجي الحليب وصيادي الأسماك)، سادساً: التبغ والتبناك، سابعاً: دعم الصادرات (مؤسسة أيدال)، ثامناً: إنشاء ودعم صناديق التعاضد للتعويض عن كوارث القطاع الزراعي (المزارعون، وزارات المالية والزراعة والاقتصاد والتجارة)، تاسعاً: انتساب المزارعين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (المزارعون، وزارة العمل، الصندوق، الزراعة).

وبعدما أشار إلى أن إنتاج «الزراعة» كان وفيرا هذا العام من البذار المؤصل، أعلن أمام المجتمعين، أنه سيتم العمل على توزيع حوالي ٥ آلاف طن بسعر مدعوم بالاتفاق والتعاون بين «الزراعة» ووزارة الاقتصاد والتجارة، فتبيع الأولى البذار بسعر مدعوم، فيما تتسلم الثانية المحصول بسعر تشجيعي». كذلك، أعلن عن إعداد برنامج لزراعة الأعلاف، وبدأ العمل لتسويقه، وسيباع المحصول بعد استلامه من قبل الدولة إلى صغار منتجي الحليب ومربي الدواجن والمواشي بسعر مدعوم. ولفت إلى أن «قطاع الدواجن وتربية المواشي يعاني بشدة، وهو يحتضر بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف». وأوضح أنه «سيعاد العمل بدعم الشمندر السكري، ولكن وفق آليات جديدة». وسأل الحاج حسن: «إلى متى ستستمر معاناة المربين ومنتجي الحليب والصيادين، لا سيما أن الدولة ليست موقعا للتواصل الاجتماعي للأفكار،

إنما واجبها وضع البرامج وتوفير الحلول؟». أما في موضوع زراعة التبغ والتبناك، فشد على «ضرورة الحفاظ على زراعتها، خصوصا أن البعض كان يفكر بإلغاء الدعم، كما جرى مع زراعة الشمندر السكري، وكما كانوا يسعون لرفع الدعم عن زراعة القمح».

وأعلن «انجاز ملف مشروع صندوق مواجهة الكوارث الطبيعية عبر إنشاء صناديق تعاضد يساهم فيها المعنيون من مزارعين وصيادين ومربين على أساس قطاعي، وستحدد كلفة الاشتراك على أساس المساحة أو العدد، وطبقا لمعايير خاصة بكل منها، على أن تساهم الدولة بدعم هذه الصناديق بنسبة معينة أسوة بما هو حاصل في فرنسا ودول أخرى»، كاشفا عن وضع «دراسات اكتوارية واقتصادية لكل منها، وكلفتها على الدولة ستكون أقل من التعويض عن كارثة طبيعية واحدة».

وفيما رفض الحاج حسن، اقتراح أحدهم باستقدام عمال من دول افريقية لسد حاجة القطاع لليد العاملة، شدد على أهمية أن يخرج الشباب اللبناني لا سيما العاطلين عن العمل، من السلبية، والعمل في الزراعة، بدل الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية التي تشهد حاليا تراجعا نتيجة الأوضاع العربية غير المستقرة).

ميقاتي في مواجهة مباشرة مع الفقراء

- الأوضاع الاقتصادية وظروف الناس المعيشية والاجتماعية تزداد خطورة في ظل إهمال غير مبرر لحكومة ميقاتي، بعد بيان وزاري واعد، إلا أن سرعان ما اكتشف العمال والموظفين على اختلاف شرائحهم وهم الإصلاح ألميقاتي الحقيقي، وسرعان ما يرتد ميقاتي الى خلفيته الاقتصادية كرجل أعمال ورب عمل على حساب حقوق الناس عندما يناقش مجلس الوزراء المطالب العمالية كما حصل في موضوع الأجور.



ملاحظات على مشروع التغطية الصحية الشاملة (٢/٢)

في دراسة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي نشرتها السفير بتاريخ ٢٢-١١-٢٠١١ عرض جميل ملك لمشروع التغطية الصحية الشاملة ، وسجل ملاحظاته عليه ، مبينا خروج هذا النظام على فلسفة الضمان الاجتماعي وهو الذي يطمح أن يكون بديلا عنه ، وصدى النقابات تعيد نشر هذه الملاحظات تعميما للفائدة .

١- إذا كان المقصود من تطبيق هذا المشروع/ النظام هو توفير نظام ضمان صحي شامل والزامي يشمل كافة المواطنين اللبنانيين غير المشمولين بأنظمة التأمينات الصحية العامة النافذة في لبنان، فإن ذلك قد حدث وتحقق بصور قانون الضمان الاجتماعي اللبناني بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٦ ولاحقا بتعديل المادة التاسعة منه بالقانون رقم ٧٥/١٦/١١ تاريخ ١٩٧٥/٤/١١. وان عدم أعمال هذا التعديل حتى اليوم باستكمال اخضاع سائر فئات الشعب اللبناني التي ما زالت خارج التغطية بفرع ضمان المرض والأمومة وتقديماته انما هو مسؤولية الدولة (وزارة الوصاية ومجلس الوزراء) وتقصيرها وتخليها عن وظيفتها الاجتماعية بصفتها دولة الرعاية الاجتماعية.

٢- إذا كان المقصود من تطبيق هذا المشروع/ النظام هو تحرير أصحاب الأعمال من موجب الاشتراك بذريعة انه «يؤثر سلبا على عوامل الانتاج وكلفته ويسبب البطالة والهجرة ليد العاملة». إذا كان هو المقصود فعلاً فإننا نكون قد خرجنا بهذا المشروع/ النظام على فلسفة الضمان الاجتماعي ونكون تكراراً أمام محاولة حكومية جديدة لإعفاء الدولة وأصحاب الأعمال الطبيعيين والمعنويين من الاشتراكات المتوجبة عليهم وغير المدفوعة واستطراداً نكون أمام محاولة حكومية جديدة على طريق تصفية وحل نظام الضمان الاجتماعي بفرعه الأربعة الحالية وفرعاً بعد فرع تنفيذاً لوصفات البنك الدولي وخبرائه الرامية إلى تصفية الضمان الاجتماعي (فكرة ومؤسسة وتقديمت) والعودة بعلاقات العمل والضمانات الاجتماعية إلى ما قبل دولة الرعاية الاجتماعية إلى دولة النيوليبرالية والعولمة.

٣- ورد في الأسباب الموجبة لهذا المشروع/ النظام «إن العلة الأساسية في فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تكمن في توقف استفادة المضمونين بعد سن التقاعد، وفي هذه الحالات يكون هؤلاء في ذروة حاجتهم إلى التغطية الصحية...». ونحن نرى ان في هذا الكلام كل الصحة. الا ان العلة الأساسية - وطوال هذه السنوات - ليست في فرع ضمان المرض والأمومة - كما يقول هذا المشروع/ النظام - بل في عدم وضع مشروع قانون ضمان الشيخوخة والعجز والوفاء (التقاعد والحماية الاجتماعية) موضع التنفيذ قبل تنفيذ نظام ضمان المرض والأمومة، باعتبار ان هذا النظام العتيق هو الذي يكفل استمرار تغطية المتقاعدين بتقديمت فرعي ضمان المرض والأمومة والتعويضات العائلية. وإلى جانب ذلك فقد صدر في العام ١٩٧٥ القانون رقم ٧٥/١٦ تاريخ ١٩٧٥/٤/١١ الذي فتح المجال لإدخال سائر فئات المواطنين اللبنانيين الذين ما زالوا خارج أي تغطية إلى الضمان الاجتماعي بكل او بعض فروع وبالتحديد منها فرع ضمان المرض والأمومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء. فهلا حسم معالي وزير العمل الحالي هذا الموضوع وتدارك اخطاء أسلافه وزراء العمل منذ ١٩٧٥/٤/١١ واقترح المرسوم اللازم لذلك الآن وبالسرية اللازمة.

٤- صحيح ان ما ورد في الأسباب الموجبة من «ان النظام الصحي الحالي يتسم بوجود فائض في العرض (نسبة الأطباء والأسرة والتجهيزات والصيدليات إلى عدد المقيمين) ما يساهم في تكريس مستويات مرتفعة للكلفة الصحية ويضغط على الموارد الاقتصادية المتاحة... ولكن من المسؤول عن ذلك؟ ان وزارة الصحة العامة هي المسؤولة دستورياً وقانونياً عن وضع سياسة صحية تكفل عدم وجود فائض في العرض نسبة إلى عدد المقيمين.

٥- لقد ورد في الأسباب الموجبة لهذا المشروع/ النظام «أن الاشتراكات المفروضة على أصحاب الأعمال وعلى العمال هي بمثابة اقتطاعات ضريبية على عوامل الانتاج»، ولعل في هذا القول مغالطة غربية تطرح حديثاً في لبنان وافدة إلينا من ثقافات دولة العولمة والنيوليبرالية الاقتصادية على يد خبراء البنك الدولي ووصفاتهم وتشكل افتئاتاً على مفهوم الضمان الاجتماعي وعلى مبدأ التكافل الاجتماعي بين قوى الانتاج الذين يقتطعون من أموالهم ودخولهم وثروتهم مبالغ تتناسب وقدراتهم لتغطية المخاطر الاجتماعية التي تصيب المواطنين من أصحاب الدخل المحدود والفقراء والمعدمين الذين لا قدرة لهم على مجابهة هذه المخاطر مع التأكيد على ان التصدي لهذه المخاطر هو الطريق الأوسع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالنفع على الانتاج وعوامله واستقراره وازدهاره وتقدمه من دون ان تكون عبئاً ثقيلاً على الانتاج وعوامله كما يدعون.

٦- بقي أن نشير أخيراً إلى ان هذا المشروع/ النظام ينص على الانتقال بنظم التأمينات الصحية العامة القائمة حالياً والنظم التأمينية شبه العامة»، إلى نظام تأميني واحد يحل محلها جميعاً ويكون في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالتزامن مع إصلاحه وتمكينه؟!

إننا نرى في ذلك طموحاً يسابق الخيال، فلقد مضى ذلك الوقت الذي كان يمكن فيه توحيد هذه المؤسسات المعنية في مؤسسة تأمينية عامة واحدة لتتولى إدارة وتنفيذ نظام ضمان صحي شامل لجميع المواطنين اللبنانيين كيفما كانت فئاتهم وحيثما كانت مواقعهم الوظيفية والخدمية. فعلى طريق هذه المؤسسات واحدة بعد أخرى نشأت منافع وتقديمت متباينة ومصادر تمويل مختلفة ومعدلات اشتراك متعددة ونشأت معها هيكلية وصلاحيات وعلاقات ومراكز قوى عديدة سوف تحافظ على مواقعها بالنواجز، مما يستحيل معه إجراء مثل هذه التوحيد مهما بلغ تعاضم النوايا الحسنة عند العديد من المراجع المسؤولة وعلى رأسها نوابا وزير العمل شربل نحاس.

إن كل ما بتنا نطمح إليه في هذا المجال، هو إنشاء مجلس أعلى يضم جميع هذه المؤسسات التأمينية العامة وشبه العامة بحيث يتولى الإشراف على هذه المؤسسات وإجراء المفاوضات باسمها مع سائر أطراف العلاقة المعنية بالصحة في لبنان.

تصحيح الأجور.. هل يضعف التنافسية؟

٨٨٪ تقريباً، وإلى حوالي ١٠٠٪ في كل من البرازيل وقبرص. المقولة الثانية: تلحق زيادة الأجور مزيداً من الأذى بالقدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني الضعيفة أصلاً بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. لا يمكن الحكم بسهولة على هذه المقولة نظراً إلى شح البيانات وتقطعها، بل إن آخر تقدير لحصة الأجور من الاقتصاد يعود لعام ١٩٩٨ حين قدرت بـ ٣٥,٥٪ من الناتج المحلي، فيما تتراوح التقديرات الآن بين ٢٢٪ وأقل من ٣٠٪. ويورد تقرير حسابات لبنان الاقتصادية لعام ٢٠٠٩ نتائج استقصاء أجري عام ٢٠٠٤ وشمل أكثر من ٦٠٠ مؤسسة كبيرة، وفيه أن حصة الأجور من مجموع القيمة المضافة بلغت في قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة ٢٤,٢٪ و ٣٢,٩٪ و ١٠,٩٪ على التوالي. وإذا علمنا من التقرير نفسه أن القيمة المضافة في الصناعة تقدر بـ ٧,٧٪ فقط من مجموع استعمالاتها، فهذا يعني أن زيادة الأجور بنسبة ٢٠٪ لن ترفع تكاليف الإنتاج الصناعي أكثر من ١,٥٪ وهو ما يمكن احتواؤه بقليل من المساعدة الحكومية. وعلى أي حال ليس هناك ما يثبت وجود علاقة معتد بها بين القدرة التنافسية وتدخل الحكومة في تحديد المستويات الدنيا للأجر، فنسبة الحد الأدنى إلى متوسط الأجر في كل من البرازيل وتركيا والأرجنتين والمغرب هي أعلى منها في لبنان، ومع ذلك فإن الترتيب العام لهذه الدول على جدول التنافسية الدولي لعام ٢٠١١ أعلى من ترتيبه. ولا يعود تأخر ترتيب لبنان في مؤشر التنافسية (يشغل المرتبة ٨٩ من أصل ١٤٢ دولة) إلى ارتفاع التكاليف المباشرة للإنتاج، بل يرتبط أكثر بضعف الاستثمار الحكومي وتأخر الإصلاحات واضطراب السياسات الكلية، وهو ما اثر سلباً على التكاليف غير المباشرة التي يتكبدها المنتجون. ويظهر تقرير التنافسية أن لبنان متأخر جداً في الترتيب على صعد متانة بيئة الاقتصاد الكلي (المرتبة ١٢٥)، وتطور البنى التحتية (١٢١) وأداء المؤسسات العامة والخاصة (١١٥)، في حين انه متقدم في المؤشرات المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي والصحة والتعليم. نعم بوسع لبنان أن يتحمل تصحيحاً للأجور دون أن يضر بتنافسية اقتصاده، على أن يتم ذلك في إطار ضمانات الدولة للمخاطر المترتبة على العمال وأرباب العمل معاً. ولنتذكر أننا نتحدث هنا عن زيادة في الأجر ستحرك كتلة مداخيل بين أطراف الإنتاج لا يزيد مقدارها على ٢٪ من الناتج المحلي، وهذا يوازي في التأثير النتائج المترتبة على زيادة طفيفة في معدلات الفائدة (١٪ مثلاً)، أو ارتفاع أسعار المساكن ١٠٪ أو إضافة أصحاب الوكالات الحصرية نقاطاً مئوية قليلة على ما يقتطعونه من أرباح، هو ما يحصل دائماً دون أدنى ضجة وبلا أي مساومة.

أقرت دول عربية عدة زيادات على الأجور خلال هذا العام، حصل ذلك بقرارات رسمية ومن دون اعتراض وعلى خلفية مشهد عامر بالاضطرابات. هم عرفوا أن ثمن تنفيس الاحتقان الشعبي مهما كان مرتفعاً، هو أقل من كلفة الانفجار العام، لكن في لبنان لنا رأي آخر: فالتوازنات السياسية والطائفية ما زالت صالحة للعمل، بل إنها قادرة كما نزعم على منع قنوات الغضب الاجتماعي من أن يتصل بعضها بالآخر على نحو يندر بالخطر.

ومع أن نزييف الوقت بين إقرار مشروع تصحيح للأجور وردده من قبل مجلس شوري الدولة أساء لمصالح العمال، إلا انه ساعد من ناحية ثانية على تطوير النقاش، من مجرد بحث في نسب الزيادة وسقوفها، إلى حوار بشأن طبيعة العقد الاجتماعي الذي يضمن مصالح جميع شركاء الإنتاج. فالمشكلة لا تنحصر بقيمة المكاسب التي يحققها طرف على حساب آخر ولا بحجم التنازلات المتبادلة، بل تشمل أيضاً وقبل ذلك مقولتين أساسيتين تشككان في جدوى التصحيح وضرورته..

المقولة الأولى: يمتلك لبنان مستويات أجر مرتفعة مقارنة بمعظم دول المنطقة، ويحظى الحد الأدنى للأجر فيه بقوة شرائية لا بأس بها، وهذا يدعو إما إلى التخلي عن مبدأ التصحيح، أو إلى اعتماد مقاربة متحفظة تجاهه. هذا صحيح من حيث المبدأ، فالحد الأدنى الرسمي في لبنان هو ٤٦٠ دولاراً أميركياً مع تعويض النقل، ويرتفع إلى أكثر من ٧٠٠ دولار بمقياس تعادل القوة الشرائية PPP، ما يضعنا في صدارة دول غرب آسيا غير النفطية، فننتخطى دولاً صناعية ناشئة كالبرازيل (٣٦٢ \$ للحد الأدنى) وتركيا (٤٣٨ \$). ويزيد الحد الأدنى في لبنان على ضعف المتوسط العام في الدول العربية غير المصدرة للنفط (يتقلص الفارق على نحو ملحوظ باعتماد معيار تكافؤ القوة الشرائية)، لكنه يقل عن ذلك المعتمد في قبرص (٩٧٥ \$) أو في منطقة اليورو (ما بين ٦٨٠ و ٢١٠٠ \$). إلا أن المقارنة المفيدة لا ينبغي أن تكون بين أرقام مطلقة بل بين معايير نسبية تأخذ بالاعتبار المستوى المعيشي للبلد. ومن بينها المعياران التاليان: نسبة الحد الأدنى للأجر إلى حصة الفرد من الناتج، ونسبة الحد الأدنى إلى معدل الأجر السنوي. باعتماد المعيار الأول يتنحى لبنان عن صدارة الترتيب لأن الحد الأدنى فيه يعادل ٥٥٪ فقط من متوسط حصة الفرد من الناتج، بينما يبلغ متوسط هذه النسبة في دول الاسكوا غير المنتجة للنفط ٦٢٪. أما إذا أخذنا بالمعيار الثاني، فيتراجع ترتيب لبنان إلى ذيل اللائحة، حيث تتراوح نسبة الحد للأجور إلى متوسط الأجر لديه ما بين ٣٨٪ و ٥١٪ (على اختلاف تقديرات متوسط الأجر)، في حين يصل متوسط النسبة في بلدان جنوب آسيا غير النفطية إلى

خبر و تعليق خبر و تعليق خبر و تعليق

عيب أن يكون هذا في مطار دولي

(**الخبر**) :المسلمون من أشقائنا العرب ، واللبنانيون الذين يستخدمون مطار بيروت الدولي يفاجؤون ويدهشون بعدم وجود التجهيزات البديهية لدورات المياه والمرافق الصحية ، التي يحرصون على توفيرها في منازلهم قبل رخام الارض وفسيفساء الجدران حتى ان المسافرين عبر مطار بيروت يتساءل : هل هو في بلد من بلدان المنطقة العربية والاسلامية أم أنه في عالم آخر !؟

التعليق : أي ثقافة من ثقافات العالم يحاكي لبنان؟! أي حضارة من حضارات العالم يحاكي ، ومطار بيروت على هذا النحو من المرافق الصحية فيه؟! الا نستحي ونخجل من دورة مياه ومرفق صحي نستخدمه و ليس فيه حنفية ماء ،نستعين بها على رفع ما يتم برفعه نظافة أجسادنا، وهناك كل هذا الحرص على تلميع الجدران ، ونظافة التجهيزات ، وتكثيف المرايا؟! بقي علينا أن نقترح عليكم فرض ضريبة أو رسم على كل تذكرة سفر لتغطية تكاليف تركيب ماسورة ماء في المرافق الصحية لمطار (...)
الدولي في بيروت أو فتح متجر خاص في السوق الحرة لبيع اباريق النظافة والاستنجاء .. هذا عيب، ركّبوا مواسير الماء ، وليمارس كل مسافر حريته وثقافته في استخدامها أو في استخدام الورق !

لبنان يحافظ على المرتبة الثانية عربياً و ١٨ عالمياً لجمعة احتياطي الذهب

(**الخبر**) حافظ لبنان على نفس مستوى احتياطي الذهب مقارنة مع النصف الاول من العام الحالي، حيث بلغ ٢٨٦,٨ طنا من الذهب مع حلول شهر كانون الاول الحالي.

التعليق : لكن لبنان لم يستطع أن يحافظ على أي مرتبة من المراتب الانسانية للمواطن اللبناني ، الذي انخفض دخله وانخفض بالتالي مستوى حياته ، انخفضت انتاجيته ، وانخفضت بالتالي نسب الأمل في أي تنمية يمكن أن يحلم بها لأجياله ، انخفضت فرص عمله ' فارتفعت بالتالي نسب البطالة والهجرة وتشنت الاسرة ، ما نفع احتياط الذهب وليرتنا واقتصادنا في

أسر الدولار الذي نستقي منه كل قيمة لاقتصادنا وحياتنا ، ومصرفنا المركزي يتباهى بقدرته على تثبيت صعر صرف الليرة ربطا بقيمة الدولار الامريكي ، الدولار الذي لم يعد له من حماية سوى القرصنة الامريكية والارهاب الامريكي ، وقد تداعى الاقتصاد الامريكي بضربات السقوط العقاري وانعدام الثقة بالنظام الرأسمالي وادواته ومشتقاته الاوروبية .

زيادة حجم التصدير الى أميركا

(**الخبر**) بحث وزير الصناعة فريخ صابونجيان مع سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في لبنان مورا كونيللي، زيادة حجم التصدير الى اميركا ، وخصوصاً في ظل وجود قرار أميركي يسمح للمنتجات اللبنانية بالدخول إلى الأسواق الأميركية من دون رسوم جمركية. وقال صابونجيان بعد الاجتماع إن الأرقام تفيد بأن لبنان يستورد من أميركا بقيمة ملياري دولار تقريباً، بينما يصدر إليها بقيمة ٦١ مليون دولار.

التعليق : رغم كل العداء الأميركي للبنان ، العداء المترجم في الحماية المطلقة لعدو لبنان اسرائيل ، وفي تأمين الغطاء له في عدوانه الدائم المفتوح على لبنان ، والعداء المترجم في محطة التجسس لجهاز مخابراته المركزي بغطاء السفارة الاميركية في لبنان ، رغم كل العداء الذي تكنه امريكا وتمارسه سياسيا وأمنيا على لبنان وشعب لبنان ، هناك من لا يزال يفكر في خير امريكي للبنان؟! كنا نتوقع أن تستدعي السفارة الامريكية لمسائلتها عن فضيحة وكر التجسس الامريكي على لبنان والذي اتخذ من سفارتها مأوى ، ومنطلقا لعملياته التخريبية السياسية والامنية ، لا أن يطبع وجودها ووجود سفارتها بعد فضيحة التجسس بلقاء يطلب زيادة التبادل الاقتصادي ورفع اعداد رجال الاعمال اللبنانيين الذي يزورون أميركا ، عجيب هذا البلد ! أي منافع يرجوها هؤلاء من أميركا بعد كل هذا السجل الحافل بالاجرام لامريكا في لبنان ، وعلى امتداد الوطن العربي والاسلامي ، ما اسم هؤلاء الذين يرجون الخير من امريكا ، بعد كل هذا الشر النابت من بين اسنانها وأسنان عملائها .

خبر و تعليق
خبر و تعليق

تقرير دبلوماسي يفند الأبعاد الاقتصادية للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط سوريا "الرجل المريض" .. وإطار اقتصادي يجمع إسرائيل و"الورثة" كتب داوود رمال في السفير

يتقدم الوجه الاقتصادي للتطورات المتسارعة في المنطقة على ما عداه من أوجه حيوية، ويتناول تقرير دبلوماسي بإسهاب البعد الاقتصادي لما يحصل راهنا في منطقة الشرق الأوسط، بما تمثله من حالة إقليمية تكاد تكون فريدة من نوعها في العالم، من حيث عدم تمحورها ضمن إطار سياسي واقتصادي موحد ومحدد، مما يجعلها دائما في دائرة محاولات الهيمنة من القوى الكبرى عالميا وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك مشروعا استراتيجيا متكاملًا لهذا الحيز الجغرافي المميز بموقعه وثرواته الاقتصادية وتنوعه الطائفي. وإذا كان المشروع الأمريكي الجديد "قد دخل حيز التنفيذ منذ تأسيس القيادة الوسطى للجيش الأمريكي والتي اتخذت من دولة قطر مركزا رئيسيا لها"، فإن التقرير يتحدث عن موقع سوريا في هذا المشروع ومفاده أن أميركا "تريد تحويلها في غضون فترة زمنية محددة إلى ما يشبه الرجل المريض، بحيث ترث تركيا الدور السوري لان المشروع الأمريكي يتضمن تأسيس إطار اقتصادي في المنطقة يكون لإسرائيل وتركيا وإيران (الجديدة) الدور النافذ فيه باعتبارها القوى الرئيسية على أن يرتبط هذا الدور بأميركا، ولا يلحظ المشروع دورا لأي من الدول العربية وذلك نابع من اعتقاد سائد أن المشكلة هي وجود ٢٢ دولة عربية لم تتمكن واحدة منها من تطبيق الشروط الأمريكية حتى تأخذ صفة الدولة ذات الدور الإقليمي والمؤهلة للعب دور مميز على صعيد المنطقة". ما هي هذه المواصفات الأمريكية؟ يورد التقرير «خمس مواصفات للدولة التي يمكن أن يكون لها دور ونفوذ في المنطقة وهي، القوة الاقتصادية القوة الصناعية الصناعات العسكرية الجغراسيا عدد السكان، وهذه المواصفات الأمريكية، تنطبق على تركيا وإسرائيل وإيران، كما أنها من حيث التواصل المباشر أو عبر الرصد والمتابعة وجدت أنها تتمتع بالمواصفات الأمريكية لتكون هذه الدول لاعبا أساسيا ومحوريا في مسرح تسعين في المئة منه يتشكل من دول عربية لا تنطبق على أي منها هذه المواصفات، إنما وجدت دولة تركمانية ودولة فارسية ودولة يهودية تتمتع بالمواصفات". ويورد التقرير أن "المشروع الأمريكي ثنائي الأهداف يكمل أحدها الآخر وقطبته الأساسية إسرائيل فهو، أولا، يتوجه لبناء إطار اقتصادي سياسي محدد وموجه ومرتبب بواشنطن. ثانيا، يدخل إسرائيل شريكا في كل تفاصيل العملية بحيث يبدأ تحقق المشروع الصهيوني من خلال تكامله مع المشروع الأمريكي في الإطار الإقليمي وعلى حساب المشروع القومي العربي العاجز تاريخيا عن التبلور عن سابق تصور الأنظمة العربية وتصميمها". ماذا يعني ذلك استراتيجيا؟ يجيب التقرير "يعني ذلك أن جزءا من المشروع الإسرائيلي تبنته الإدارة الأمريكية، مما يجعل الكيان الإسرائيلي المحتل مقبولا تحت عناوين اقتصادية عبر هذا المشروع، أي انه يحقق ما عجزت عنه إسرائيل برغم كل اتفاقات السلام التي أبرمتها صراحة أو مواربة مع عدد من الدول العربية ولا سيما أكبرها مصر. إذ إن التطبيع الشعبي فشل برغم التطبيع القانوني والسياسي، لأن الشعور الوطني والقومي عند الشعوب العربية وقف سدا منيعا في وجه هذا المنحى الانهزامي من التطبيع الشامل، مما أفقد إسرائيل القدرة على التحول الى دولة مقبولة وطبيعية في المنطقة العربية". ففي المنحى الاقتصادي «تعتقد الادارة الاميركية ان ادخال جزء من المشروع الاسرائيلي ضمن المشروع الاوسع سيؤدي الى تطبيع تلقائي في اطار اقتصادي حيث تغلب المصالح على العقائد، ولأنه سيكون متصلا اقتصاديا بشبكة علاقات اقتصادية حيث يبرع العقل الصهيوني، كما ان الادارة الاميركية تعتبر أن هناك شعوبا ينقصها التطور والاندماج والتقدم والانفتاح، وبالتالي يمكن ادخالها في اطار من الاندماج عبر العديد من المعطيات الاقتصادية، على قاعدة ان الاقتصاد سيلعب دورا حاسما في ثقافة الشعوب، ويساعد على ذلك تعميم الاقتصاد المنفلت من عقاله والذي يسمى تجميلا بـ«الاقتصاد الحر»، وهذا سيغير تلقائيا وتدرجيا وبوتيرة متسارعة تفاصيل ثقافية تؤدي الى تغيير الكثير من القناعات الثقافية التاريخية لهذه الشعوب". ويوضح التقرير «ان اميركا تسعى الى تنفيذ جزء من المشروع الاسرائيلي، بما يؤدي الى حماية وجود اسرائيل التي تعرضت في العقدين الاخيرين على وجه التحديد الى نكسات استراتيجية خطيرة، وهذه الحماية تكون عبر بعدين، الأول، ان تجعل منها قوة اقتصادية نافذة في المنطقة، والثاني، فتح الاسواق الاقتصادية امامها بلا قيود، بما يعني ان تطبعا اقتصاديا سيحصل حيث فشل التطبيع السياسي والقانوني في الوصول الى التطبيع الشعبي، فتصبح العملية معكوسة اذ ان الرهان هو على ان التطبيع الاقتصادي يسهل عملية انضاج التطبيع الشعبي". والسؤال البديهي الذي يطرح، ما علاقة سوريا والاحداث التي تحصل داخلها وحولها بهذا المشروع؟ يشير التقرير الى "وجود علاقة عضوية قائمة كون النظام السوري هو النظام العربي الوحيد الذي يقف في وجه هذا المشروع الخطير، حيث لا توجد اية دولة عربية تتمتع بالمواصفات الاميركية للدخول الى نادي الدول الاقليمية الا سوريا وهي عائق امام تحقيقه، اما القول بوجود السعودية، فالكل يعرف ان لديها قوة مالية ولا تمتلك قوة اقتصادية لا سيما في مجال الصناعات وقوتها الاساسية نظمية، بينما الدول الخليجية الأخرى متواضعة ديموغرافيا وجغراسيا بحيث يستطيع اي مارذ إقليمي ابتلاعها اقتصاديا". .. ويلفت التقرير الانتباه الى «أن المشكلة التي تواجه اميركا في تنفيذ مشروعها هي في ادخال ايران، عبر تسييل لعابها من خلال اعطائها منافع اقتصادية على ان يكون العراق عمقا لهذه المنافع، في حين أن ايران ترفض حتى مبدأ الدخول في مفاوضات مباشرة مع الادارة الاميركية، بينما تمكنت من تسييل لعاب تركيا عبر التعهد بمنحها دورا في المشرق العربي على صعيد أنظمة الحكم الجديدة في سوريا ولبنان والدولة الفلسطينية المفترضة، مما دفع انقرة الى ان تكون مسهلا بانتظار حيازتها على ما وعدت به. ولتحقيق ذلك، تسعى اميركا الى جعل سوريا الرجل المريض الذي عادة ما يحقن بالعلاج والمهدئات لإنعاشه الدائم، لكن الادارة الاميركية تعتمد اسلوبا آخر وهو طعن سوريا في اماكن موجهة وغير قاتلة، لكي تؤمن التزامن بين انهيار النظام واستكمال مشروعها، لذلك لجأت الى القوة المالية الخليجية في محاولة للحد من الاصرار الروسي على الوقوف الى جانب النظام السوري.